

العهد يراهن على القوة الخشنة لتفادي الانفجار في لبنان

وسط ترجيحات بأن يطال الفقر أكثر من 70 في المئة من السكان العام الجاري. ويأتي ذلك في وقت ينهك فيه ساسة البلاد في معارك حول الصلاحيات أدت إلى تعثر جهود تشكيل حكومة جديدة منذ أكثر من 10 أشهر.

ويتهم الرئيس ميشال عون وفريقه السياسي التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله بالتسبب في الوضع الحالي للبنان. ويقول نشطاء إن العهد الحالي تحول إلى نقمة، في ظل إصرار قاداته على رفض تقديم أي تنازل ينفذ البلاد. ويشير النشطاء إلى أن القيادة الحالية تريد إبقاء الوضع الحالي معلقاً، وهي تراهن على التعاطي الخشن مع أي تحركات احتجاجية لإبقاء على سيطرتها على الوضع.

ويستبعد هؤلاء أن تقبل الأجهزة الأمنية والعسكرية التحول إلى عصا في أيدي العهد حيث أن عناصر تلك الأجهزة تعاني دورها من وضع اقتصادي ومالي مازوم مثل باقي اللبنانيين. وسبق وأن أعلن قائد الجيش العماد جوزيف عون رفضه استخدام القوة في مواجهة الحراك الاحتجاجي مهاجماً الطبقة السياسية التي حملها مسؤولية الأزمة التي تعصف بلبنان.

وكان الرئيس اللبناني أكد في وقت سابق أن "التعبير عن الرأي لا يجوز أن يتحول إلى فوضى وأعمال شغب"، داعياً الجهات الأمنية إلى عدم التهاون حفاظاً على سلامة المواطنين والاستقرار العام.



وقال عون في مستهل اجتماع المجلس الأعلى للدفاع، إن "الغاية الأساسية من هذا الاجتماع هي البحث في الوضع الأمني خصوصاً مع حلول فصل الصيف حيث يُتوقع أن يكون الموسم السياحي واعداً مع مجيء اللبنانيين المنتشرين في الخارج".

ولفت إلى أن "إفصال الطرقات أمام المواطنين يتسبب بمعاناة كبيرة لهم تُضاف إلى ما يعانيه نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة".

ويواجه لبنان انهياراً مالياً، صنّفه البنك الدولي ضمن أسوأ الإنهيارات التي شهدتها العالم منذ العام 1850،

بيروت - طالب المجلس الأعلى للدفاع في لبنان الأجهزة العسكرية والأمنية بالقضاء على الفساد على الأجهزة الأمنية والسماح لمن أسماهم بـ"بعض المخلفين بالامن" برزعة الوضع، خاصة في ما يتعلق بإفقال الطرق العامة أو التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

وتأتي هذه القرارات في ظل حالة من الغليان الشعبي نتيجة الانهيار المالي والاقتصادي الذي انعكس سلباً في المواد الأساسية وارتفاعاً خيالياً في الأسعار. وسجلت في الأيام الأخيرة تحركات احتجاجية في عدة أنحاء من لبنان تخللتها عمليات قطع طرقات في محاولة للضغط على ساسة البلاد.

وترى أوساط سياسية لبنانية أن الأوضاع في لبنان تتجه نحو سيناريوهات مخيفة، قد تهدد السلم الأهلي فيما لا يبدو لدى العهد الذي يقوده الرئيس ميشال عون أي حلول باستثناء المعالجات الخشنة.

ودعا المجلس في مقررات أصدرها بعد انتهاء اجتماع أشرف عليه عون وزير المالية إلى التنسيق مع وزير الدفاع والداخلية لإيجاد سبل دعم القوى العسكرية والأمنية في ظل الأوضاع المالية والاقتصادية المتردية.

الأردن أمام تحدي التغيير واللاتغيير في آن

سمير الرفاعي: اللجنة الملكية لا تخضع لأي تأثيرات



الرفاعي عن تشكيل هيئة مستقلة للأحزاب: اللي فينا مكفينا

الثلاثاء، إن "عمل اللجنة تحكّمه الرسالة الملكية ومضامينها لتطوير الأردن وتحديثه".

وأضاف الرفاعي خلال مؤتمر صحافي أن "مسؤوليتنا هي وضع مشاريع قوانين توافقية تضمن الانتقال المندرج نحو تحقيق الأهداف المستقبلية". وأكد أن "اللجنة تريد أحزاباً قوية برامجية في مجلس النواب".

وأشار إلى أنها لا تخضع لأي تأثيرات أو تدخلات، وليس لديها مشاريع قوانين جاهزة، مشيراً إلى أن هذه اللجنة الأولى التي يضمّن الملك عبدالله الثاني تطبيق مخرجاتها. وقال إن مخرجات هذه اللجنة هي الفصل وهي التي ستحكم عليها.

وعلى الرفاعي على مقترح إنشاء هيئة مستقلة جديدة للأحزاب في الأردن بقوله "يكفينا إلى فينا". وقال إن اللجنة درست عدة مقترحات بشأن نقل اختصاص الأحزاب، ومنها إنشاء هيئة جديدة لها، لكن هذا ما يرفضه الأردنيون. وتعاين الساحة الحزبية في الأردن من حالة تصحّر، وفقدت معظم الأحزاب، إن لم يكن جميعها، القدرة على التأثير سياسياً وشعبياً، وهو ما ترجم في فشلها في دخول البرلمان الحالي.

ويرى مراقبون أن عدة عوامل ساهمت في حالة التصحّر الحزبي بعضها ذاتي في علاقة بحالة الجمود الفكري لدى العديد من الأحزاب التي ظل معظمها يستند على أدبيات تجاوزها الزمن، إلى جانب الخلافات التنظيمية، والبعض الآخر في علاقة بسياسة الدولة التي عملت على زيادة إضعاف الأحزاب من خلال التشريعات وأيضاً العمل على ضربها من الداخل.

ويقول المراقبون إن وضع قانون انتخابي وحزبي جديد قد يعيد الزخم للحياة السياسية لكن ذلك لا يعني حل الأزمة الأردنية المعقدة، فهناك حاجة إلى إرادة صلبة لتغيير العقلية السائدة وهذا لن يتحقق بمجرد تشكيل لجنة أو وضع قانون.

لا تزال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في مرحلة نقاش الأفكار والتصورات بشأن طبيعة قانوني الانتخابات والأحزاب المقبلين. وبالرغم من أن الصورة بشأنها لم تتضح إلى حد الآن، بيد أن البعض لا يخفي قلقه من إمكانية المس بما اعتبر من الثوابت على مدى العقود الماضية.

وطنية (بطاقات خضراء)، ومليون ونصف المليون ممن يقطنون في المخيمات. ويبلغ عدد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن من دون رقم وطني، من أبناء قطاع غزة والضفة الغربية ثلاثمائة ألف، وبذلك يبلغ عدد سكان الأردن من أصول فلسطينية مليونين وستمئة ألف نسمة.

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة تصاعد الدعوات إلى ضرورة حماية الهوية الأردنية. ويربط البعض الأمر بالمخاوف حيال ما ستفرزه الإصلاحات السياسية التي انطلقت اللجنة المعنية في بحث التصورات بشأنها في وقت سابق من الشهر الجاري.

ويستند قانون الانتخابات الحالي على نظام القوائم الذي تم إقراره في العام 2016، عوضاً عن قانون "الصوت الواحد"، الذي لا يختلف عنه كثيراً، إذ يتيح اختيار عدد محدد من قائمة تحتوي على مجموعة المرشحين، ويحصل على المقعد أعلى الأصوات بينهم.

وقد منح هذا القانون الأفضلية للمكون العشائري على حساب باقي المكونات المجتمعية والسياسية، وهو ما ترجم في الانتخابات التشريعية الأخيرة. ويتطلب اليوم جزء مهم من الأردنيين بقانون انتخابي عصري يركز المواطنة في ظل حالة الانقسام المتزايدة وصعود الهويات الفرعية.

ويوجد في الأردن العديد من الأصول الأخرى إلى جانب الفلسطينيين، ولطالما نادى هؤلاء بضرورة تغيير التشريعات الناظمة للحياة السياسية لما تحتويه من تمييز وتفرقة.

وقال رئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية سمير الرفاعي

عمان - تتكبد اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن على وضع تصورات بشأن قانوني الانتخابات والأحزاب اللذين يتصدران أولوياتها، وسط تحديات كبيرة تواجهها بين إيجاد صيغة ترضى النظام من جهة والقوى المجتمعية والسياسية من جهة ثانية. وتقول دوائر سياسية إن هناك حالة من العصف الفكري بشأن طبيعة القانون الانتخابي وتشكله داخل اللجنة في ظل تساؤلات هي أقرب إلى المخاوف حول ما قد يفرزه هذا القانون من إحلال بـ"الثوابت" في الحياة السياسية للمملكة، ومنها تلك المتعلقة بالجانب الهوياتي.

تصاعد الدعوات في الآونة الأخيرة لحماية الهوية الأردنية، ويربط البعض الأمر بالمخاوف حيال ما ستفرزه الإصلاحات

وتشير الدوائر إلى أن نقاط استفهام كبرى حول الدرجة التي يمكن أن تذهب إليها المملكة في التحديث وماذا بشأن مشهد إصلاحية ينتهي بسيطرة التيار الإسلامي، وماذا عن تمثيل الأردنيين من أصول فلسطينية؟

ويشكل تمثيل المكون الأردني من أصول فلسطينية مهاجراً كبيراً بالنسبة إلى الدولة في ظل مخاوف تطل برأسها من حين إلى آخر بشأن مشروع الوطن البديل.

ويوزع عدد الفلسطينيين في الأردن كالتالي: ثمانمئة ألف ممن يحملون أرقاماً

ضحايا الحرب أبرز الخاسرين من توقف المساعدات إلى سوريا

السياسية في مجلس الأمن لا تزال قادرة على عرقلة الاستجابة الدولية لواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا".

وأضافت "فكرة أنه من الممكن للحكومة السورية أن تحل مكان الأمم المتحدة سخيفة"، خصوصاً أن السلطات السورية "معروفة بعرقلةها المنظمة لوصول المساعدات الإنسانية".

وتشهد سوريا منذ منتصف مارس 2011 نزاعاً مدمراً تسبب بمقتل نحو نصف مليون شخص واستنزاف الاقتصاد وادى إلى نزوح وتشريد الملايين. وفي مدينة الباب شمال حلب، يروي مصطفى شعبان بينما يجلس قرب ابنه أحمد، الذي بقرت ساقه، معاناة طويلة مرت بها عائلته حتى باتت تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الدولية.

مشروع قرار تقدمت به أيرلندا والنرويج إلى مجلس الأمن، لإعادة العمل بمعبر البحر العربية مع العراق، الذي أغلق العام الماضي

ويعاني شعبان (59 عاماً) من كسر في الجمجمة جراء إصابته بغارة جوية قتل خلالها أحد أبنائه، فيما وضع ابنه أحمد ساقاً اصطناعية. وفي غارة أخرى، تعرضت ابنته لإصابة خطيرة خضعت إثرها لثلاث عمليات جراحية، وابتات تعيش على أعماء اصطناعية.

ويقول "لا أستطيع أن أحتمل العيش من دون أدوية الأعصاب"، مضيفاً أن "إغلاق معبر باب الهوى يعني أننا سندخل في موت بطيء".

ويتر الأطباء ساقاً أحمد حمراً بعد إصابته بغارة جوية قتلت شقيقه، وهو يتلقى حقن أدوية مخففة للوجع.

ويقول حمراً بخائر "معظم أدويتي تأتي عن طريق المساعدات، وليس باستطاعتي شراء الدواء إذا توفر".



مصير غامض

مناطق تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) في إدلب، بينما يقبع 1.5 مليون في مناطق تسيطر عليها القوات التركية وفصائل موالية لها في شمال حلب.

وحذرت منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن منظمات دولية وغير حكومية أخرى، من "كارثة إنسانية" خصوصاً في إدلب، التي تضيق بالآلاف من مخيمات النازحين، في حال توقفت المساعدات العابرة للحدود. وشددت على أن باب الهوى يُشكل معبراً "حيوياً لعمليات الاستجابة لغايروس كورونا".

ويؤمن المنظمة تجهيزات للمستشفيات وأقسام العناية المركزة، فضلاً عن لوازم التخدير وأدوية لأمراض عدة بينها السكري والسيل والشلل. وانضم معوث الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون الجمعة إلى الداعين للحفاظ على تفضيخ الأمم المتحدة لإبصال المساعدات عبر الحدود من دون المرور دمشق، التي تشترط موافقتها لدخول المساعدات إلى مناطق سيطرتها.

وتقدمت أيرلندا والنرويج، العضوان غير الدائمين في مجلس الأمن والمسؤولان عن الملف في الأمم المتحدة، بمشروع قرار الجمعة يتضمن تمديد التفضيخ لعام واحد عبر معبر باب الهوى. كذلك، يطالب المشروع بإعادة العمل بمعبر البحر العربية مع العراق، الذي أغلق العام الماضي وكان مخصصاً لإبصال المساعدات إلى مناطق شرق الإدارة الذاتية الكردية في شمال شرق سوريا.

وتنطلق موسكو في مساعيها من اعتبارها أن ولاية الأمم المتحدة على الحدود تنتهك سيادة سوريا، التي يعاني ستون في المئة من سكانها من انعدام الأمن الغذائي، وفق تقديرات برنامج الأغذية العالمي.

واعتبرت الباحثة في الشؤون السورية لدى منظمة العفو الدولية ديانا سمعان أنه "من المخزي أن تكون المواقف

إدلب (سوريا) - يعتمد الشاب محمد عبدالله، النازح في شمال غرب سوريا، على مساعدات طبية حيوية توفرها الأمم المتحدة وشركاؤها لعلاج إصابة حرب تضغط على عموده الفقري وتهدده بشلل تام.

ومحمد واحد من أكثر من مليوني شخص يستفيدون شهرياً من مساعدات تدخلها الأمم المتحدة عبر الحدود من تركيا إلى مناطق خارجة عن سيطرة النظام من خلال معبر باب الهوى الحدودي، الذي تضغط روسيا، الحليف الأبرز لدمشق، في مجلس الأمن الدولي لإغلاقه.

ويؤمن المعبر أكثر من ثمانين في المئة من احتياجات سكان شمال غرب سوريا، وفق الأمم المتحدة التي توصل عبره، ومن دون الحصول على موافقة من دمشق، مساعدات غذائية وطبية ومستلزمات ضرورية كالنشا والسكر والفحم وحتى اللقاحات المضادة لغايروس كورونا.

ويقول عبدالله (17 عاماً)، القاطن في مخيم عشوائي للنازحين بين أشجار الزيتون قرب مدينة أعزاز في شمال حلب، "كافة أدويتي تأتي من الخارج عبر المعبر".

ومنذ إصابته في تفجير سيارة مفخخة العام 2014، يعيش عبدالله مع شغلها تنهش جسده، أكثرها خطورة واحدة تضغط على عموده الفقري. ويوضح عبدالله، الذي يقبع مع والدته وشقيقته ومفليها في خيمة واحدة، "إذا تحركت سنتمتراً واحداً من الممكن أن أصاب بالشلل، هذا ما قاله لي الأطباء".

وتوفر له المنظمات غير الحكومية الأدوية اللازمة للتخفيف من حدة الوجع. ويقول الشاب النحيل "إذا تم إغلاق المعبر، سيبقى في هذه الخيمة"، مضيفاً "من دون تلك الأدوية لا أستطيع الوقوف على قدمي، فالوجع لا يُحتمل".

وسمح مجلس الأمن في العام 2014 بعبور المساعدات إلى سوريا عبر أربع نقاط حدودية، لكنه ما لبث أن قلصها مطلع العام الماضي، بضغط من روسيا والصين، لتقتصر على معبر باب الهوى بين تركيا ومحافظة إدلب. ويدخل عبره شهرياً حوالي عشرة آلاف شاحنة.

وتنتهي الفترة المتفق عليها لإبقاء معبر باب الهوى مفتوحاً في العاشر من يوليو المقبل، ويستعد مجلس الأمن قبلها للتصويت على قرار لتمديد إدخال المساعدات العابرة للحدود وسط خشية من فيتو من روسيا التي أبدت رغبتها في إغلاقه، لتصبح بذلك كل معابر المساعدات إلى سوريا مغلقة، باستثناء تلك التي تمر عبر دمشق.

ويقطن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في شمال غرب سوريا نحو 4.5 مليون شخص، قرابة ثلاثة ملايين منهم، غالبيةهم من النازحين، في